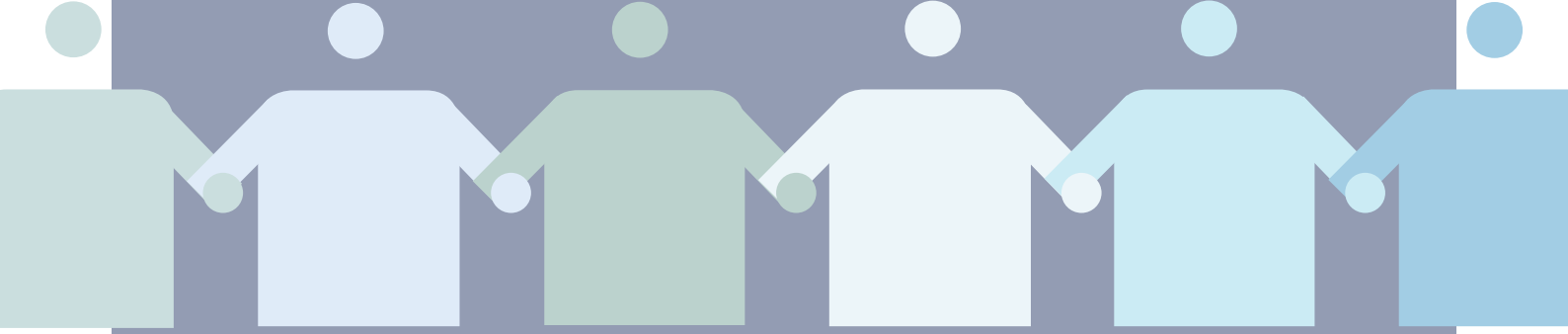


قضايا المساواة في إعادة التوطين تحت برنامج الكفالة المجتمعية:  
مسائل للمراعاة في جمع تعليقات أصحاب العلاقة

كارين سميث، كارول بالينتاين، أنغام يونس، زهير الفقير



KAREN SMITH | CAROL BALLANTINE | ANGHAM YOUNES | ZUHAIR AL FAKIR



School of Social Policy,  
Social Work and Social Justice



IRISH RESEARCH COUNCIL  
An Chomhairle um Thaighde in Éirinn

سنة النشر: 2022.

الناشر: ناسك Nasc مركز حقوق المهاجرين واللاجئين، 34 بول ستيريت، كورك.

رخصة المشاع الابداعي.

مشاركة كل من: ك.سميث، سي. بالنتاين، أ. يونس و ز. الفقير. (2022) قضايا المساواة في إعادة التوطين تحت برنامج الكفالة المجتمعية: مسائل للمراعاة في جمع تعليقات أصحاب العلاقة. كورك. ناسك

تم إجراء هذا البحث بدعم وتمويل مجلس البحوث الإيرلندي

الآراء الواردة في هذا التقرير هي آراء المؤلفين.

## ملخص التقرير

يتناول هذا التقرير الأشكال المختلفة لقضايا المساواة التي يجب أخذها في الحسبان فيما يتعلق بإعادة التوطين ضمن برنامج الكفالة المجتمعية، كما يقدم بعض الدروس والإرشادات حول الآليات التي يمكن من خلالها تحديد ومعالجة هذه القضايا، مع التركيز بشكل خاص على تجارب وآراء أشخاص أعيد توطينهم.

كانت الدراسة البحثية التي استند إليها هذا التقرير عبارة عن دراسة مُصَغَّرة. فقد شارك في البحث 20 شخصاً في المجمل، وهذا يشمل 6 أشخاص تم قبولهم في إيرلندا تحت برنامج الكفالة المجتمعية، و5 أعضاء متطوعين من مجموعات الكفالة المجتمعية، و8 أشخاص يشغلون أدواراً مهنيةً داخلةً لبرنامج الكفالة المجتمعية في إيرلندا.

استرشد منهج وضع تصور لقضايا المساواة في الدراسة بإطار بحث " تكافؤ الشرط" الذي تم تطويره في جامعة دبلن (UCD) / Baker (2009) ومن خلال تحليل الأدبيات ذات الصلة بإعادة التوطين لأغراض الحماية الدولية ( بما في ذلك الكفالة المجتمعية والخاصة).

يشير هذا التحليل إلى وجود عدد من قضايا المساواة التي يجب أخذها في الاعتبار فيما يتعلق بإعادة التوطين تحت برنامج الكفالة المجتمعية وهي تشمل:

- عدم المساواة على أساس حالات اللجوء/ الحماية الدولية/ الهجرة.
- عدم المساواة الناجم عن تقاطع وضع حالات اللجوء/ الحماية الدولية مع أسس المساواة الأخرى.
- عدم المساواة الممنهج الناجم عن الاختلاف في الحقوق والالتزامات بين وضمن برامج دعم التوطين للأشخاص الذين يتمتعون بوضع اللاجئ/ الحماية الدولية.
- بالنظر إلى التفاوتات الملحوظة في إعادة التوطين ضمن برنامج الكفالة المجتمعية وبرنامج إعادة التوطين الحكومي، فمن المرجح أن تنشأ قضايا عدم المساواة المكانية.

## استنتاجات

تم تحديد فجوة معرفية من جانب مقدمي الخدمات حول ما إذا كان الأشخاص المعاد توطينهم ضمن برنامج الكفالة المجتمعية في إيرلندا يعانون من التمييز العنصري أو المضايقة. أبلغ مقدمو الخدمات هؤلاء عن وقوع حوادث عنصرية في المجتمعات قبل وصول الأشخاص المعاد توطينهم.

لاحظ بعض المشاركين التعقيدات حول تحديد ومواجهة العنصرية، خاصةً الأشكال البنيوية الواضحة منها والمستترة. قد تعكس توقعات الامتنان الاستياء من الطلبات من جانب مقدمي الخدمات (عنصرية خفية). تمت إثارة موضوع ضمان إبلاغ الأشخاص المعاد توطينهم بحقوقهم ووعيهم لكيفية الإبلاغ عن الحوادث العنصرية كقضية بالغة الأهمية. حدد المشاركون أمثلة مختلفة عن عدم المساواة في معاملة الأشخاص الذين يتمتعون بوضع اللاجئ، بما في ذلك الصعوبات في فتح الحسابات المصرفية واستصدار رخصة القيادة. كما أثرت متطلبات الإقامة ورسوم التعليم الجامعي والاعتراف بالمؤهلات السابقة باعتبارها من قضايا المساواة التي تؤثر على الأشخاص الذين يتمتعون بصفة لاجئ. لقد لوحظ أن المتطلبات الخاصة بالوثائق الداخلة للحصول على مزايا مثل مدفوعات دعم السكن HAP تفتقر في أحيان كثيرة إلى تفهم الظروف الخاصة بالأشخاص الذين يتمتعون بوضع الحماية الدولية.

حدد المشاركون تحديات خاصة ناتجة عن تقاطعات وضع اللاجئ. فقد تم تحديد الجنس والدين كمخاوف فيما يتعلق بالنساء المحجبات في الحصول على وظيفة.

كان هناك قلق من أن أعضاء مجموعات الكفالة المجتمعية قد يكون لديهم أفكار مسبقة حول النساء المسلمات وقد بدا ذلك واضحاً إلى حد ما في النتائج التي توصلت إليها حلقات النقاش التي تمت مع أعضاء من مجموعات الكفالة المجتمعية.

أثار المشاركون من اللاجئين مخاوف من الفوارق بين برامج إعادة التوطين الحكومي، وبرنامج إعادة التوطين ضمن الكفالة المجتمعية. كانت هناك الكثير من المخاوف حول هشاشة الوضع فيما يخص السكن وتكاليفه الباهظة في برنامج الكفالة المجتمعية مقارنة ببرنامج إعادة التوطين الحكومي.

كانت التفاوتات فيما يتعلق بمدى ونوعية الدعم المقدم من مجموعات الكفالة المجتمعية CSGs واضحة في النتائج التي توصلت إليها حلقات النقاش الجماعية مع الأشخاص المعاد توطينهم ضمن برنامج الكفالة المجتمعية في إيرلندا، تم تحديد التباينات الجغرافية في كيفية تنظيم وإدارة الخدمات الاجتماعية العامة في جميع أنحاء البلاد، كذلك في كيفية الوصول الحسي إلى منظمات الدعم الإقليمية RSOs ضمن الأدبيات الحالية حول الكفالة المجتمعية، هناك دليل على القضايا التي يمكن أن تنشأ بسبب العلاقة غير المتكافئة بين مجموعة الرعاية والأشخاص المعاد توطينهم.

أشار المشاركون من العاملين بأدوار محترفة في مجال الدعم إلى مخاطر محتملة منها مخاطر السلوكيات المسيطرة أو الخفية، إضافة إلى توقعات الامتثال المترتبة بمخاطر الاستياء والدفاعية الناتجة عن متطلبات ومخاوف الأشخاص المعاد توطينهم.

أثار أعضاء مجموعات الكفالة المجتمعية مخاوف حول عدم وجود رقابة على عمل مجموعات الكفالة المجتمعية في دعم الأشخاص المعاد توطينهم.

شدد المشاركون على أهمية أن يكون الأشخاص المعاد توطينهم على دراية تامة بحقوقهم والتزاماتهم، كذلك ألا يكونوا معتمدين بالمطلق على مجموعة الكفالة للحصول على هذه المعلومات.

كان إضفاء الصبغة الرسمية على إجراءات تقديم الشكاوى والتعامل مع المخاوف الطارئة مازال في مرحلة التدريب عند البدء بجمع البيانات الخاصة بالدراسة. كان هناك اتفاق عام على الحاجة إلى آلية رسمية للأشخاص المعاد توطينهم، والتي يتمكنون من خلالها من تقديم شكاواهم، ولكن مع وجود رؤى متنوعة فيما إذا كانت الآلية ينبغي أن تكون مستقلة.

تم تحديد الحاجة إلى الوضوح (الشفافية) فيما يخص دور ومسؤوليات منظمات الدعم الإقليمية RSOs في إدارة القضايا التي تطرأ بين مجموعات الكفالة المجتمعية، وبين الأشخاص المعاد توطينهم. عبّر الأشخاص المعاد توطينهم خلال حلقات النقاش عن تفضيلهم إثارة هذه القضايا على أساس السرية، وذلك لتجنب الإساءة إلى أعضاء المجموعات.

كان هناك توافق بين المشاركين العاملين في مجال الدعم حول أهمية المراقبة والتقييم وذلك من أجل المساءلة وتعلم السياسات، وكانت هناك رغبة قوية في إيجاد أدلة تستند إليها عملية مراجعة وتطوير البرنامج، لاسيما فيما يخص جودة الدعم المقدم من قبل منظمات الدعم المحلية ROSS لمجموعات الكفالة المجتمعية، كذلك الدعم المقدم من مجموعات الكفالة المجتمعية للأشخاص المعاد توطينهم. كما شدد بعض المشاركين على أهمية البحث المطول.

شدد المشاركون على أهمية الحصول على انطباعات الأشخاص المعاد توطينهم عن آرائهم وخبراتهم في البرنامج. كانت هناك مخاوف بشأن العوائق العملية والأخلاقية التي تحول دون الحصول على البيانات خاصةً حول اختلال موازين القوى، كذلك التحفظ فيما يخص التسبب بالإزعاج أو الإساءة.

أعرب الأشخاص المعاد توطينهم عن رغبتهم بتبادل الآراء والخبرات بهدف تطوير البرنامج وتصحيح أخطائه. هذا ما يؤكد على أهمية سد الثغرات التي سلط الضوء عليها بعضُ المشاركين من العاملين بأدوار احترافية.

تم التأكيد على أهمية اعتماد نهج شامل لتقييم عملية الاندماج، بالإضافة إلى الاهتمام بالآراء الموضوعية للأشخاص المعاد توطينهم حول ماهية الاندماج الناجح.

ونظراً لمحدودية البرنامج، فقد تم (تحديد) صعوبات معينة في الحصول على تجارب وآراء الفئات المتضررة من اللامساواة.

لم تكن الآليات الرسمية واضحةً تماماً للأشخاص الذين أعيد توطينهم ضمن برنامج الكفالة المجتمعية، أو لأعضاء مجموعات الكفالة المجتمعية لإبداء وجهات نظرهم حول سياسة تطوير البرنامج في وقت جمع البيانات. تشير الاستنتاجات إلى الخطر المحتمل المتمثل بغياب آليات تشاور رسمية وشفافة، فقد يتم الاستماع لآراء محدودوّة فقط، كما يمكن ممارسة التأثير بطرق غامضة ولا تتماشى بالضرورة مع أهداف السياسة الاستراتيجية أو تلك التي تؤدي إلى تمكين الأشخاص المعاد توطينهم.

كان هناك بعض التأييد لفكرة تكوين شبكة peer network تجمع الأشخاص المعاد توطينهم. تضمنت القيمة المحتملة لهذه الفكرة تقديم الدعم نداءً لند، التمثيل والمناصرة، كذلك خلق قناة تواصل مباشر للأشخاص المعاد توطينهم من منظمات الدعم المحلية (مثل ورش العمل حول الحقوق).

كان هناك نقاش حول التحديات المحتملة، لاسيما خطر "هيمنة النخبة" وربطاً بهذا الخطر هناك التحديات المتعلقة بالإدماج الهادف للأشخاص المحرومين على أسس المساواة.

## التوصيات

### تعزير الحقوق

- ضمان توفير دليل مرجعي سهل الوصول إليه باللغة الأم حول الحقوق والالتزامات للأشخاص المعنيين من اللاجئين وذلك في أقرب وقت بعد وصولهم إلى إيرلندا.
- ضمان إتاحة المعلومات بشكل مناسب مع سهولة الوصول إليها حول الحقوق والالتزامات للأطفال/ الشباب، أي الأشخاص الذين يجيدون القراءة والكتابة بأية لغة كانت، والأشخاص الذين يعانون من إعاقات حسية، و الأشخاص ذوي الاحتياجات التعليمية الإضافية.
- يجب أن تتضمن المعلومات للمعنيين باللاجئين معلومات واضحة حول كيفية إثارة القضايا/ المخاوف وتقديم الشكاوى من خلال برنامج الكفالة المجتمعية في إيرلندا وكيفية تمييز حوادث التمييز العنصري على أساس عرقي أو أية أسس أخرى، وكيفية الإبلاغ عن هذه الحوادث.
- يجب الأخذ بالاعتبار تطوير نموذج تدريبي حول الحقوق والالتزامات للأشخاص الذين يتمتعون بوضع الحماية الدولية.

- من أجل ضمان تسهيل التواصل الفعال للمعنيين من اللاجئين مع أعضاء مجموعات الكفالة المجتمعية والعاملين في منظمات الدعم الإقليمية ومقدمي الخدمات الآخرين، فإنه يجب أن يكون الوصول إلى الترجمة الجيدة والدعم بين الثقافات متاحاً على النحو الصحيح. يجب إيلاء الأهمية لكيفية تعزيز ومشاركة وتنسيق الدعم اللغوي والثقافي عبر برنامجي إعادة التوطين.
- يجب إجراء عمليات متابعة منتظمة مع أصحاب المصلحة المعنيين من خلفية اللاجئين، بشكل مستقل عن مجموعات الكفالة المجتمعية، إما عن طريق موظفين في منظمات الدعم الإقليمية، أو أي وكالة أخرى معنية ببرنامج الكفالة المجتمعية في إيرلندا. نوصي بإجراء عمليات "متابعة" باللغة الأم، وبالتالي ينبغي النظر في توظيف أفراد يتمتعون بالمهارات اللغوية المطلوبة لأداء هذه الوظيفة.
- ينبغي تطوير آليات تشاور مع الأشخاص المعاد توطينهم تحت برنامج الكفالة المجتمعية في إيرلندا من أجل المساهمة في تطوير، مراجعة وإصلاح سياسة البرنامج.
- ينبغي توفير الدعم لإنشاء شبكة من الأقران المعنيين من اللاجئين (وبشكل أساسي بين المعنيين في برنامج إعادة التوطين الحكومي وبرنامج الكفالة المجتمعية).
- يجب النظر في إنشاء هيئة مستقلة مثل مسؤول الشكاوى أو مفوضٍ لتعزيز وحماية حقوق الأشخاص الذين يتمتعون بوضع اللجوء وطالبي الحماية الدولية.

## تعليقات لغايات المساءلة وتعلم السياسات

- يجب تطوير وتنفيذ إجراءات عملية لتقديم التقارير الموحدة الخاصة بمجموعات الكفالة المجتمعية.
- يجب توفير التدابير اللازمة للحصول على تعليقات منتظمة من الأشخاص المعاد توطينهم من خلال عمليات التقييم المنتظمة مع موظفي منظمات الدعم الإقليمية أو غيرهم من الأشخاص المناسبين، بالإضافة إلى إتاحة تقديم هذه التعليقات تحت اسم مستتر.
- يجب أن تكون هناك إجراءات واضحة للإبلاغ عن الحوادث داخل برنامج الكفالة المجتمعية في إيرلندا تلك المتعلقة بحوادث التمييز العنصري أو غيرها من أسس المساواة.
- يجب وضع ترتيبات لرصد التجارب والنتائج الخاصة بالأشخاص المعاد توطينهم ضمن برنامج الكفالة المجتمعية في إيرلندا أثناء فترة البرنامج وبعدها، يجب أن تتضمن مؤشرات الرصد هذه وجهات نظر ذاتية للأشخاص ذوي خلفية اللاجئين أخذه بالاعتبار الاحتياجات والمصالح والتحديات المتنوعة للأشخاص الذين يعانون من شكل أو آخر من اللامساواة.
- يجب وضع ترتيبات لمراقبة الوصول إلى الحقوق والالتزامات عبر المسارات المختلفة للحماية الدولية في إيرلندا، وذلك من أجل تحديد حالات عدم المساواة الممنهجة ومعالجة أي تباين في الإجراءات.
- يجب أن تأخذ عمليات المراقبة والتقييم في حسابها الأشخاص الذين يعانون من شكل أو آخر من عدم المساواة. يمكن تحقيق ذلك من خلال تصنيف البيانات الكمية وفقاً للمتغيرات الرئيسية بما في ذلك حالات الجنس، العمر، الهوية العرقية، الدين، الجندر والهوية الجنسية والاحتياجات الخاصة، ومن خلال السعي الحثيث للحصول على مساهمات نوعية من أولئك الأشخاص.



School of Social Policy,  
Social Work and Social Justice